مبادرة انشاء الشرق الاوسط منطقة خالية من السلاح النووي وموقف مصر منها

حنان محمد عبد الرحيم*

تحت اشراف

ا.م.د | ماجد محمد حمود **زين العابدين شمس الدين*****

المستخلص :

مبادرة إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي وموقف مصر منها حظيت منطقة الشرق الأوسط باهتمام شديد للحد من التسلح النووي نظراً لأنها من أكثر المناطق في العالم توتراً ولأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، ولإمكانياتها وثرواتها وبخاصة الثروة البترولية ذات الأهمية للولايات المتحدة الأمريكية وللدول الأوروبية، ولتصاعد سباق التسلح فيها ، مما دعا إلى بذل الجهود الدولية لضبط انتشارها وفي عام ١٩٧٠م تقدمت مصر – بتأييد من إيران – بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والدعوة إلى الحظر النهائي لصنع هذه. منهجية البحث في الاطار التاريخي والتحليلي ام عن النتائج يجب العمل على بناء قدرة نووية عربية سلمية تحقق التوازن مع القوة الإسرائيلية وتساهم في إيجاد توازن في المعرفة النووية، مع التأكيد على الشفافية للبرامج النووية العربية السلمية لتجنب الإساءة والعدوان عليها، مع الاستفادة من الحالة العراقية. هذا بالإضافة بان يجب أن تكون هناك معاهدة لحظر ومنع اقتناء وامتلاك الأسلحة النووية أو إنتاجها أو استخدامها، وتلزم الجميع بتفكيك وتدمير ما أنتج قبل هذه المعاهدة من أسلحة نووية ومنشآت

ا

الكلمات الدالة: مبادرة الشرق الأوسط – المناطق الخالية من السلاح النووي

*باحثة دكتوراه- قسم التاريخ- كلية البنات – جامعة عين شمس
darwishhanan٨٦٠@gmail.com
**استاذ مساعد – قسم التاريخ –كلية البنات – جامعة عين شمس
***استاذ بكلية الدراسات الاسلامية – جامعة الأزهر

الخلاصة

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق المكتظة بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. ومن هنا تبرز أهمية احتياج دول المنطقة دون استثناء للأمن والسلم الدوليين والبحث عن الاستقرار والتنمية المستدامة. لهذا تسلك تلك الدول طرقاً عدة من أجل الوصول إلى مجالات توليد الطاقة النووية السلمية. وتبقى المشكلة الكبرى في صعوبة الفصل بين مقتضيات تلك الأهداف المشروعة وبين الهدف النهائي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لنزع السلاح العام والكامل من أجل استتباب السلم والأمن الدوليين.

على مدى العقود الماضية كان هناك تأييدا كبيرا في مختلف إنحاء العالم لهذا الاتجاه، وأدت الأمم المتحدة دورا كبيرا في ذلك. ظهر نزع السلاح في البداية كعنصر أساسي من عناصر الأمن النووي. وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (٣٢٦٣) في ٩ ديسمبر ١٩٧٤ لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية. كما وقعت الدول العربية وإيران معاهدة منع الانتشار النووي وصدقت كل الدول العربية عليها. وامتنعت إسرائيل عن التصويت على قرار الجمعية العامة المشار إليه ورفضت التوقيع عليه، وبرر مندوبها ذلك بعدة أسباب من بينها الصراع العربي الإسرائيلي وكانت هناك جهوداً كبيرة تبذل من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية سواء من خلال إصدار المؤتمر العام لها لقرارات متضمنة دعوة إسرائيل لإخضاع منشئاتها النووية لضمانات الوكالة،

في السياق ذاته طرحت مصر مبادرتها في ٨ ابريل ١٩٩٠ لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. ودعت المبادرة إلى ضرورة تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء في منطقة الشرق الأوسط،

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م مباشرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي امتلكت السلاح النووي ومقومات تصنيعه من الناحية التكنولوجية ومن الناحية الاقتصادية، وكانت تعتقد أن الدول الأخرى لن تصل إلى أسرار هذا السلاح الرهيب قبل عشرات السنين تكون خلالها أمريكا قد فرضت سيطرتها الكاملة على العالم في ظل انفرادها بالسلاح النووي. ولكن ذلك لم يتحقق، ففي عام ١٩٤٩م فجر الاتحاد السوفيتي قنبلته الذرية الأولى، وتبعته بريطانيا في عام ١٩٥٢م، ومن هنا بدأ السباق المحموم لامتلاك السلاح النووي كأحد مظاهر القوة الدولية، مما دفعها لإعلان برنامج "الذرة من أجل السلام" من خلال الأمم المتحدة لمعاونة المجتمع الدولي على اكتساب التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية والامتناع عن التوجهات العسكرية، وبذلك تحرز أمريكا السبق في نشر هذه التكنولوجيا الحديثة لتحظى بمركز متميز بين الدول الكبرى ولدى دول العالم الأخرى، وقد لقي برنامج "الذرة من أجل السلام" ترحيباً دولياً مما أدى إلى إحكام السيطرة على تداول الخبرات النووية في إطار دولي يخضع لمراقبة صارمة (عبد الغفور، (٢٠٠٢)، ص٣٣)

وقد بُذلت الجهود الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها في خطين متوازيين: الأول هدف إلى تحريم استخدامها في الأغراض العسكرية، والثاني يهدف إلى منع تحويلها من الأغراض السلمية

إلى الأغراض العسكرية. وقد أسفرت هذه الجهود الدولية عن مجموعة من المعاهدات والمبادرات الدولية ومنها المعاهدات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وتعتبر هذه المناطق تطبيقاً عملياً لمحاولات نزع السلاح النووي على المستوى الإقليمي، وذلك بعد أن تعثرت جهود نزع هذا السلاح على المستوى الدولي، وتحدد مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أنها "مناطق محظور فيها إنتاج الأسلحة النووية بموجب اتفاق بين دول المنطقة"، إلا أن هذا المفهوم لا يزال قابلاً للتطوير وفقاً لظروف كل حالة تطرح فيها على حده (عبد السلام. (٢٠٠٣).، ص١٦٦.)

ويتحدد هذا المفهوم من خلال عنصرين هما:

١) عنصر "النطاق" المحدد، أي وجود منطقة جغرافية محددة، هذه المنطقة قد تكون قارة أو إقليماً أو أية مساحة ما، وتتحدد أطراف المنطقة في هذا النطاق.

٢) عنصر "الخلو" النووي، أي الحظر العام، لكل ما يتصل بالتسلح النووي في المنطقة، وتتحدد التزامات أطراف المنطقة في هذا الإطار.

وكان منتصف الخمسينيات هو بداية مولد مفهوم "المناطق الخالية من الأسلحة الذرية" من خلال الأمم المتحدة كجزء من محاولتها لإقامة نظام عالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية، ولكن سرعان ما اتسع هذا المفهوم لوضع المزيد من القيود على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والدول المانحة لتلك الأسلحة (عبد السلام. (٢٠٠٥).، ص٩٥)

وتهدف المعاهدات النووية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية، وتقليص التهديد النووي لدول الإقليم الواحد – أياً كان – وخلق المزيد من الثقة المتبادلة بينها، وتسهيل عملية ضبط التسلح على المستويات الأخرى، فإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية توفر فرصة لعدم وجود الأسلحة النووية المملوكة لدول أخرى في الإقليم، والحصول على ضمانات أمنية من الدول النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها، إلى جانب تسهيل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتساهم في منع الاعتداء على المنشآت النووية، مع ضبط تداول المواد النووية بشكل غير مشروع(السياسة الدولية، العدد ١٤٤، أبريل ،حماد، أحمد. (٢٠٠١).، ص٢٤٠.)

إن عمليات إنشاء تلك المناطق في أقاليم شمال أوروبا، والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وشبه الجزيرة الكورية، واجهت مشكلات مختلفة، كما أن عمليات إنشاء كل منطقة من المناطق القائمة قد استغرقت عدة عقود، وحتى بالنسبة للأقاليم التي أقيمت فيها تلك المناطق كانت هناك مشكلات معقدة أدت إلى عرقلة إنشائها لفترات طويلة. فحتى عام ١٩٨٥م تقريباً، لم تكن قد قامت سوى منطقة واحدة خالية من الأسلحة النووية في إقليم كثيف السكان هو "أمريكا اللاتينية"، وظلت مسألة إقامة منطقة غير نووية في قارة أفريقيا على الأجندة الدولية منذ عام ١٩٦١م وحتى عام ١٩٩٦م.

كما أن عقبات متعددة قد اعترضت مسار عملية دخول معظم تلك المعاهدات حيز التنفيذ الفعلي لفترات طويلة، فلم تتحول معاهدة "تلاتيلولكو **Treaty of Tlatelolco**– التي تهدف إلى جعل منطقة أمريكا

اللاتينية خالية من السلاح النووي – إلى واقع سياسي عملياً، إلا بعد ٢٧ سنة من التوقيع عليها. وظلت معاهدة "رار وتونجا Treaty of Rarotonga " الخاصة بجعل منطقة جنوب المحيط الهادي خالية من الأسلحة النووية معلقة حتى وقعت فرنسا على بروتوكولاتها عام ١٩٩٦م. بل إن معاهدة "بليندابا Pelindaba Treaty " التي تهدف إلى جعل أفريقيا خالية من الأسلحة النووية ودخلت حيز التنفيذ مع التصديق في ١٥ يوليو ٢٠٠٩ (عبد السلام، ٢٠٠٣م، https://mimirbook.com/ar/٩٩١٥٣f٤d٤٣f .

إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط:

حظيت منطقة الشرق الأوسط باهتمام شديد للحد من التسلح النووي نظراً لأنها من أكثر المناطق في العالم توتراً (جاويش،٢٠٠٢ص ص١٠-٤٣)

ولأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، ولإمكانياتها وثرواتها وبخاصة الثروة البترولية ذات الأهمية للولايات المتحدة الأمريكية وللدول الأوروبية، ولتصاعد سباق التسلح فيها بفعل احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، مما دعا إلى بذل الجهود الدولية لضبط انتشارها، فصدر عن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٥٠م إعلاناً بفرض قيود على تصدير السلاح لدول المنطقة بما لا يخل بحق كل دولة في الدفاع عن نفسها مع ملاحظة أن هذا الإعلان قد أخل به العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦. (إبراهيم ،٢٠٠٤م، ص١٢)

وفي عام ١٩٧٠م تقدمت مصر – بتأييد من إيران – بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والدعوة إلى الحظر النهائي لصنع هذه الأسلحة واقتنائها وتجربتها ونقلها وتخزينها. وينص مشروع القرار الذي تم إمراره في ديسمبر ١٩٧٤م على دعوة كل دول المنطقة إلى المشاركة في إخلائها من الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار لما في ذلك من تعزيز للسلم والأمن (عبد المجيد، ١٩٨٧، ص٤٧.)

وفي عام ١٩٧٨م أصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر قانوناً ينص على وقف صادرات بلاده النووية لأي دولة غير نووية لا تخضع كافة أنشطتها النووية لإجراءات الأمان التي تنص عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (كارتي ،٢٠٠٠، ٢٢)

وبالرغم من أن إسرائيل كانت أول دولة نووية في الشرق الأوسط إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير أعلن في عام ١٩٨٠م عن تأييد بلاده لاقتراح إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط عن طريق التفاوض المباشر الحر بين دول المنطقة وكذلك جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية.

وبعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠م وانتهاء الحرب الباردة، سعت الولايات المتحدة لإضعاف قوة العراق بادعاء امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وللحد من النفوذ العراقي في الخليج حيث المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة، ولحرصها على تفوق إسرائيل الحربي في المنطقة حيث استثنتها من ضبط هذه الأسلحة حفاظاً على تفوقها، وصياغة مواثيق جديدة لضبط التسلح على المستوى الدولي بما فيه (عبد الحي، ١٩٩٧، ص٣٣.)

وفي يونيو ١٩٩١م صدرت مبادرة الرئيسي الفرنسي فرانسوا ميتران لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، واعتماد إجراءات إقليمية لبناء الثقة والشفافية، وإنشاء الإطار الملائم لها في شكل منظمة إقليمية، مع بذل الجهود للتوصل إلى توازن إقليمي يتعلق بالأسلحة التقليدية. كما صدر عن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في سبتمبر ١٩٩٣م مبادرة في هذا الخصوص بضرورة الحوار والقيام بإجراءات لبناء الثقة كأساس لإنشاء المنطقة الخالية، كما أصدرت ألمانيا في العام نفسه مبادرة موجهة إلى مناطق العالم كافة، وفي ديسمبر ٢٠٠٣م طرحت سوريا على مجلس الأمن الدولي مشروع قرار يدعو إلى إنشاء منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل للتصديق عليه، وقد لقي تحفظاً من الولايات المتحدة الأمريكية (الدسوقي ،١٩٩٦ ص٢٢٣)

وهناك صعوبات واجهت منطقة الشرق الأوسط في جعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتتمثل في الآتي:

أ) **تحديد النطاق الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط**:

يختلف البعض حول تحديد منطقة الشرق الأوسط جغرافياً، فالتعريف الأمريكي يعتبر تركياً جزءاً من منطقة الشرق الأوسط نظراً لجوارها لكل من العراق وسوريا، في حين أن تعريف جامعة الدول العربية يستبعد كلاً من تركيا وباكستان، في الوقت الذي ترى إسرائيل إدخالهما فيه، بالإضافة لإيران، مما يوسع المنطقة جغرافياً، وذلك انطلاقاً مما تتصوره عن مصادر التهديد الذي تتعرض له دول المنطقة. كما أن التعريفات السابقة لم تتعرض لمناطق أعالي البحار، أي أن هناك أكثر من تحديد جغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يحول دون تحقيق أحد عناصر إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل (حماد، أحمد، ٢٠٠٠، ص٣٧.)

ب) الصعوبات السياسية:

يعتبر الموقف الإسرائيلي من أهم الصعوبات وأكثرها تأثيراً في الحيلولة دون جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، ففي مفاوضات الحد من التسلح التي تمت بين معظم الدول العربية وإسرائيل بمشاركة أطراف دولية عقب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، استمرت إسرائيل عبر الجولات المتعاقبة لهذه المفاوضات تكرر موقفها بشأن السلاح النووي، والذي تمثل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك عدم الاتفاق على نوعية الحظر، حيث أصرت على البدء بالأسلحة الكيميائية ثم البيولوجية ثم النووية، بينما تركز الدول العربية على السلاح النووي نظراً لامتلاك إسرائيل له وكذلك إمكانية امتلاك إيران له (مجلة الإصدار الدولي، العدد ٥٢، السنة الأولى، صحيفة الجزيرة، عرض كتاب: إسرائيل والقنبلة، تأليف أفني كوهين).

ج) الصعوبات الأمنية:

منذ بدايات إنشاء الدولة الإسرائيلية كان بن جوريون مفتوناً بامتلاك قنبلة نووية، وفي الأعوام التالية لتوليه منصب وزير الدفاع ١٩٥٥م تعززت لديه تلك الرغبة التي كشف عن أسبابها في يونيو ١٩٦٣م بعد استقالته من رئاسة الحكومة بقوله: "لا أعرف أمة مهددة بالتدمير التام غيرنا – من قبل جيرانها – لذلك

يجب أخذ حقيقة ما يعلن يومياً في القاهرة ودمشق وبغداد على محمل الجد، إنه الفكر الذي يقود العرب، نحن دولة صغيرة ولكننا متفوقون في شيء واحد هو العقل اليهودي، والعلم يبدأ من العقل، علمنا يجب أن يزودنا بالأسلحة التي نحتاجها لردع أعدائنا من شن حرب ضدنا وضمان استقلالنا"(سلمان. ١٩٨٧، ص ص٦٦، ٦٧.)

وظل الأمن هاجس إسرائيل الأكبر، تزج به في كل قضية لتحسمها لصالحها، وتدفع به لتبرر عدوانيها وتجاوزاتها، وتسيطر به عندما تلوح الفرصة المناسبة، فالأمن لدى إسرائيل مبني على التفوق النوعي العسكري المطلق الذي دافع عنه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بقوله: "لقد أكدت لرابين بأن مبدأ الولايات المتحدة هو تقديم أقصى دعم لإسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعي العسكري المطلق"[١]، لذلك فإن التصور الإسرائيلي للأمن وإصرارها على التفوق الاستراتيجي والعسكري يعد من أهم صعوبات جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.(فتحي، ١٩٩٦، ص٢٣٣.)

بعد أن تم تدمير القدرات العراقية بالكامل في فترة سابقة، وإذعان إيران لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتخلي ليبيا الطوعي عن برنامجها النووي، فإن ذلك لم يشمل الأسلحة النووية لإسرائيل[٢]، حيث يرى فريق من المحللين أنه من غير المستبعد أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد ألمحت بصورة طفيفة إلى مثل هذا الربط في الجهود الدبلوماسية التي بذلتها لاحتواء البرامج النووية لكل من العراق وإيران، وأيضاً في محادثاتهم السرية المكثفة مع ليبيا، وذلك في إطار حشد الدعم والمساندة الأمريكية في مجال منع الانتشار النووي، وربما تستند الرؤية الأمريكية إلى أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي كان مبرراً عندما كانت هناك مساع من بعض الدول في المنطقة لامتلاك هذا السلاح، فإذا ما تخلت الدول عن مساعيها، فإن ذلك ربما يساعد على تهدئة المخاوف الأمنية الإسرائيلية، وربما يوفر مناخاً من الثقة يتيح إقناع إسرائيل بفتح ملفها النووي بعد أن تكون مصادر التهديد النووي الفعلية والمحتملة قد تلاشت في المنطقة، وأيضاً بعد استكمال مسيرة التسوية العربية الإسرائيلية (سالم،٢٠٠٣ ، ص٨٨)

ويتناقض هذا الموقف الأمريكي مع الموقف الإسرائيلي الذي لا تتوفر فيه القناعة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، فضلاً عن أنها لا تحترم تعهداتها، ويؤكد ذلك مسيرة التسوية السلمية التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١م، مروراً باتفاقات أوسلو، وخريطة الطريق... إلى آخر ما تعهدت به في إطار مسيرة السلام. كما أنها ترفض التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ولا تعترف بالضمانات المتعلقة بهذه المعاهدة. إضافة إلى رفضها مناقشة مسألة سلاحها النووي في الجلسات التي عقدت في إطار لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي بينها وبين معظم الدول العربية. كما ترى أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تضمن لها أمنها، فضلاً عن تعريفها الموسع في تحديد المنطقة جغرافياً بما يدخل فيها باكستان نظراً لامتلاكها قنبلة نووية ترى فيها (القرعي،٢٠٠١، ص ٢٢)

أما عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هناك اتفاقاً أمريكياً إسرائيلياً يقضي بوضع خمسة شروط لضم إسرائيل إلى عملية تجريد المنطقة من أسلحة التدمير الشامل، وهذه الشروط هي: إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بجوانبه المختلفة، وتخلي الدول المعنية بالنزاع عن كل مطالبها التاريخية في العلاقات مع إسرائيل، وتطبيع العلاقات بين سائر الدول العربية وبين إسرائيل بما يشمل التمثيل الدبلوماسي وتطوير العلاقات الثنائية في مجالات عدة، وأن يترافق ذلك مع إلغاء كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالنزاع العربي – الإسرائيلي على أساس أن هذه القرارات لم تعد صالحة، وأن تتولى الدول الكبرى – سواء في إطار مجلس الأمن الدولي أو في إطار دولي ملائم – مسئولية الإشراف على توقيع اتفاقات أمنية وعدم الاعتداءات المتبادلة بين إسرائيل وعدد من الدول العربية لإيجاد علاقة سلمية واقعية وحقيقية بين الطرفين، وأن تتم إزالة أسلحة الدمار الشامل – عندئذ – بإشراف أمريكي دولي وفي وقت واحد بين الدول العربية التي تملك هذه الأسلحة وبين إسرائيل، على أن يسبق هذه الخطوة توقيع الدول المعنية على سائر المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تحظر امتلاك أو إنتاج أسلحة دمار شامل، وأن تحتفظ إسرائيل بقدرات تسليحية كبيرة وملائمة تساعدها على ضمان أمنها وسلامتها الإقليمية، مع التحسب لأي تطورات أو تغيرات يمكن أن تحدث في المنطقة، على أن يترافق ذلك مع توقيع معاهدة دفاع مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة بحيث يصبح أمن إسرائيل مسئولية أمريكية(المنطقة، على أن يترافق ذلك مع توقيع معاهدة دفاع مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة بحيث يصبح أمن إسرائيل مسئولية أمريكية (ملف معاهدات حظر أسلحة التدميرات الشامل، ١٩٩٦ ،ص٢٠)

موقف بعض الدول من إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية:

أما بالنسبة لتوقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي وتخلي ليبيا طواعية عن برامجها النووية، والتدمير السابق لقدرات العراق، فإن الدول الثلاث لم تكن معنية بربط التخلي عن قدراتها النووية بالمسألة النووية الإسرائيلية بقدر ما كانت ترتبط بظروف سياسية واستراتيجية أخرى خاصة بكل دولة (محمود ،١٩٩٦، ص١٨.)

ففي حالة العراق كان تدمير المفاعلات النووية التي كانت تحت الإنشاء جزءاً من العقوبات التي فرضت عليه عقب غزوه للكويت، وأن الربط بين ذلك وبين إخلاء المنطقة من أسلحة التدمير الشامل جاء ضمن فقرة مبهمة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ الصادر عام ١٩٩١م، حيث لم يتضمن القرار وجود أي التزامات محددة على إسرائيل يتم فرضها عليها في هذا الصدد (الجبوري، ٢٠٠٣م.، ص٢٩.)

وفي حالة ليبيا، فإن تخليها الطوعي المفاجئ عن برامجها البدائية في مجال أسلحة الدمار الشامل بعد ٢٠٠١م بعد سقوط برجي التجارة العالمي بالولايات المتحدة الأمريكية وقد ارتبط بالرغبة في الخروج من دائرة الاستهداف الأمريكي، واحتواء أي جهود أمريكية للإطاحة بنظام الحكم الليبي، جنباً إلى جنب مع العمل على بناء علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع الولايات المتحدة، ومع أن ليبيا أشارت إلى أن خطوتها سوف تساعد على تضييق الخناق على إسرائيل وتكثيف الضغوط عليها للتخلص من ترسانتها النووية، وهو تبرير غير مقنع.

وعلى هذا النحو لم تكن هناك إمكانية لوجود صفقة يتم بموجبها فرض التزام على إسرائيل للتخلص من أسلحتها النووية، ومما ساهم في إضعاف قدرات الدول الثلاث هذا الأمر، اختلال مستوى تطور البرامج النووية فيها، حيث إن أياً من الدول الثلاث لم تنجح في امتلاك السلاح النووي ومن ثم افتقدت لأوراق الضغط والمساومة (محمود، ٢٠٠٤، ص٣٥.)

موقف مصر من جعل منطقة الشرق الأوسط منزوعة السلاح النووي:

كان لمصر دوراً مهماً وكبيراً في الانضمام إلى المبادرة التي طرحتها إيران أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤م والتي تدعو إلى إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. وقد قامت بتعديل عنوان المبادرة من إنشاء منطقة لا نووية في الشرق الأوسط إلى حظر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لأن عنوان المبادرة الذي طرحته إيران من شأنه أن يؤدي إلى حرمان الشرق الأوسط من الاستفادة بالتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، بيد أن العنوان الذي طرحته مصر موجه فقط إلى التسلح النووي (بسيوني،١٩٩٥، ص٩)

ولقد وضعت مصر عدة مبادئ للوصول إلى حظر انتشار الأسلحة النووية وهي:

الامتناع التام لدول المنطقة عن إنتاج السلاح النووي أو حيازته.

أن تمتنع دول المنطقة عن إدخال السلاح النووي أو استخدامه ضد بعضها البعض.

أن يتم إنشاء نظام دولي فعال يشرف على سلوكيات دول المنطقة تمهيداً لإبرام معاهدة إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية (كارم ،١٩٩٥، ص١٨)

وكانت مصر تهدف من انضمامها إلى المبادرة الإيرانية طريقة جديدة للتعامل مع أسلحة إسرائيل النووية التي أثيرت إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣م من نوايا إسرائيل باستخدام السلاح النووي خلال الأيام الأولى من الحرب، ولقد اعتمدت المبادرة الإيرانية المصرية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وصدر عنها القرار ٣٢٦٣ عام ١٩٧٤م بِأغلبية ١٣٨ صوتاً عدا إسرائيل وبورما التي امتنعت عن التصويت (عبد السلام. ١٩٩٦، ص١٣١)

استمرت مصر في المطالبة بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، بل إنها أدخلت تعديلاً جديداً على هذا القرار رقم ٢٣٦٣ الخاص بالمبادرة الإيرانية – المصرية، وكان التعديل مضمونه بأنها طالبت بأن يكون لمجلس الأمن دور كبير في إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، وبالفعل اعتمد ذلك التعديل خلال الدورة الاستثنائية الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٨م(بيومي. ٢٠٠٢، ص٢٢)

ورداً على التهديدات الإسرائيلية بالهجوم على العراق ألقى الرئيس العراقي صدام حسين خطاباً في حفل تكريم كبار القادة العسكريين العراقيين، في يوم ٢ أبريل ١٩٩٠م أعلن فيه: "إننا سنرد على إسرائيل إذا استعملت ضدنا أسلحة نووية"، ثم أقسم أنه إذا تعرض العراق لهجوم نووي إسرائيلي، فإنه سيستعمل أسلحة متطورة، تحرق بالنار نصف إسرائيل".

وقد أثارت تصريحات الرئيس العراقي ردود فعل واسعة عالمياً وإقليمياً وعربياً، فقد تبنت مصر مبادرتها في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، وإدخال إسرائيل في أي عملية لتحديد التسلح النووي، ولإبلاغ جميع القوى الأخرى في المنطقة برسالة مفادها أنه حين يدلهم الأمر فإن بيد مصر – وحدها – أن تعمل قوتها ومكانتها وقدراتها الدولية في موقف يخشون عواقبه (مذكرات موسى، عمرو، ٢٠١٢م، ص١٢٣).

وفي أبريل عام ١٩٩٠م تقدم الرئيس المصري حسني مبارك بالمبادرة المصرية خلال زيارته الرسمية للعراق، وذلك لنزع أسلحة الدمار الشامل وفي منطقة الشرق الأوسط، وربط الرئيس المصري تلك المبادرة برغبة الدول النامية في توفير نفقات السلاح من أجل التنمية وحل المشكلات الداخلية (الجزائري، ١٩٩٧، ص٢٣)

جاءت هذه المبادرة قبل الغزو العراقي للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠م والذي انتهى بعد حرب تحرير الكويت وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ في أبريل ١٩٩١م بتدمير أسلحة الدمار الشامل كخطوة نحو إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (بسيوني، ١٩٩٧، ص٢٣)

وعقد مؤتمر مدريد ١٩٩١م والذي شاركت فيه بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وإسرائيل في هذا المؤتمر وقدمت المبادرة المصرية لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تأخذ المبادرة المصرية بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي بالاهتمام الكافي (عطية، ١٩٩٧م، ص٦٤)

وذكر وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط "أن بعض أشقائنا بالخليج، يعطون اهتماماً للملف النووي الإيراني بما يفوق النظرة إلى الملف النووي الإسرائيلي، أو الوضع العام في الشرق الأوسط". إلا أن مصر صممت على عدم الفصل بين أمن الخليج والشرق الأوسط في شموليته، فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح النووي وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وانتقد موقف مصر من الملف النووي الإيراني وتصميمها على المطالبة بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، حيث قال "إن إيران تطور فعلاً قدرتها النووية العسكرية، وأن هذا لصالح التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل ولا ضرر منه على العرب". ولذا فإن مصر ترفض ازدواجية المعايير التي تحكم مواقف القوى الغربية تجاه هذا الملف النووي، وتطالب بمعاملة إسرائيل نفس معاملة إيران وغيرها (أبو الغيط، ٢٠١٣م، ا ص١١٢)

وذكر عمرو موسى "أن الحديث عن إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل لا محل له الآن، لأن المنطقة لم تعد خالية من تلك الأسلحة، وحذر من انفلات نووي في المنطقة، مشيراً إلى أن المسألة ستكون مجرد وقت وسوف تلحق دول أخرى في المنطقة بهذه البرامج وأولها مصر، التي لن تقبل أن تكون الدولة الرابعة أو الخامسة، وكذلك دول في المغرب العربي، طالما ظل الملف النووي من دون حسم في المنطقة، وفي ظل استثناء إسرائيل، وطالبت بعمل مفاعلات نووية لأغراض السلم وتدريسها في المناهج الدراسية" (موسى ،٢٠٠٧، ص٣)

التوصيات

إن مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية ذاته يمثل شكلاً من أشكال الترتيبات الداخلية تحت مفهوم أوسع عن "المناطق منزوعة السلاح، ويجب ألا يعتمد إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي في

الشرق الأوسط على انضمام إسرائيل إلى معاهدة انتشار النووي فقط، وإنما يجب أن تكون هناك معاهدة لحظر ومنع اقتناء وامتلاك الأسلحة النووية أو إنتاجها أو استخدامها، وتلزم الجميع بتفكيك وتدمير ما أنتج قبل هذه المعاهدة من أسلحة نووية ومنشآت. ومن ناحية أخرى فإنه يجب العمل على بناء قدرة نووية عربية سلمية تحقق التوازن مع القوة الإسرائيلية وتساهم في إيجاد توازن في المعرفة النووية، مع التأكيد على الشفافية للبرامج النووية العربية السلمية لتجنب الإساءة والعدوان عليها، مع الاستفادة من الحالة العراقية التي تم تدمير برنامجها النووي بعد أن تعرض لتضخيم متعمد. هذا بالإضافة إلى ضرورة دعم جهود الدبلوماسية العربية بالقدرات التقليدية وفوق التقليدية

المراجع:

- أبو الغيط، احمد، ٢٠١٣ ،شهادتي.. السياسة الخارجية المصرية ٢٠٠٤-٢٠١١، القاهرة، مصر، دار نهضة مصر
- إبراهيم، صلاح الدين،١٩٩٧، معاهدة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٥٣
- الجزائري، سعيد ،١٩٩٧، على هامش نشاط إسرائيل، الرئيس مبارك بطرح مبادرة إعلان منطقة الشرق الأوسط، الشرق الأوسط، العدد ٢٢٥٩
- الدسوقي، مراد إبراهيم، ١٩٩٦، أفريقيا وجهود التخلص من الأسلحة النووية، معاهدة بليندابا ومستقبل فكرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥.
- القرعى، أحمد يوسف، ٢٠٠٣، الخيار النووي في الشرق الأوسط، الأهرام، العدد ٤١٩٨٩
- أكوهين، أفني، ٢٠٠٥، إسرائيل والقنبلة. مجلة الإصدار الدولي، العدد ٥٢، السنة الأولى،
- بسيوني، صلاح بسيوني، ١٩٩٥، المعالجة المصرية للقضية النووية، الأهرام، العدد ٣٩٥٨٠
- بسيوني، صلاح بسيوني،١٩٩٥، أثر العدوان الثلاثي على مصر، الأهرام، العدد ٣٨٥٩٠
- بيومي، عمرو رضا ،٢٠٠٢، مخاطر أسلحة الدمار الشامل على الأمن القومي العربي. القاهرة، مصر، دار النهضة العربية
- جاويش، محمد عبد المعطي ،٢٠٠٢م، الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٧٤
- سالم، محمد صلاح. (٢٠٠٣). العراق ماذا جرى واحتمالات المستقبل ، القاهرة: دار عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية

- سلمان، رشيد سلمان، ١٩٨٧. السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، لبنان، دار ابن خلدون
- عبد الحي، عبد التواب، ١٩٩٧،إخضاع ديمونة للتفتيش الدولي. العالم اليوم، العدد ١٢٤.
- عبد السلام، محمد ،٢٠٠٢، ما الذي يعنيه مفهوم الإخلاء من جانب واحد، الأهرام، العدد ٤٢٧٥٧،
- عبد السلام، محمد ،٢٠٠٣. المناطق الخالية من الأسلحة النووية بين الشروط النظرية والخبرات العملية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة
- عبد السلام محمد، ٢٠٠٥، المتاهة مشكلات إقامة منطقة منزوعة السلاح في الشرق، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
- عبد الغفور، ممدوح ٢٠٠٢، الطاقة النووية لخدمة البشرية.، الجيزة، مصر، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.
- عطية، ممدوح حامد، ١٩٩٧، البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فتحي، ممدوح أنيس، ١٩٩٦. أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة السياسة الدولية، العدد ١٢٤.
- فوزي حماد، عادل محمد أحمد، ٢٠٠١، المناطق الخالية من الأسلحة النووية (دراسة مقارنة)، السياسة الدولية، العدد ١٤٤
- فوزي حماد، عادل محمد أحمد، ٢٠٠١، مشكلات إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٤٥.
- كارتي، جيمي ،٢٠٠٢، العالم يواجه كارثة نووية والسبب سياسات أمريكية الأهرام، العدد ٧٧٦٠
- كارم، محمود كارم،١٩٩٥. أضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الأهرام ،العدد ٣٨٥٩٠ السياسة الدولية، العدد ١٢٠.
- محمود، أحمد إبراهيم، ١٩٩٦، البرنامج النووي الإيراني، آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد السياسة الدولية، العدد ١٨.
- محمود، أحمد إبراهيم، ٢٠٠٤. إسرائيل والمسألة النووية بين التخلي والإخلاء، الأهرام، العدد ٤٢٧٦٠
- ملف معاهدات حظر أسلحة التدميرات الشامل، ١٩٩٦،مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥
- موسى، عمرو ،٢٠٠٧، منصبي جلب لي اللعنات، الشرق الأوسط، العدد ١٠٢٨٠
- موسى، عمرو ،٢٠١٢. كتابيه١٩٣٦ إلى ٢٠١٢م ، الطبعة الأولى ، القاهرة ،مصر ،دار الشروق
- وحيد، عبد المجيد، ٢٠٠٤م، إعلان الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي، الأهرام، العدد ٥٤٦٤،

The initiative to create a Middle East nuclear free zone And Egypt's position on it

Hanan Mohamed
darwishhanan٨٦٠@gmail.com

Abstract:

The Middle East is one of the most populated regions with political, economic and strategic changes. Hence the importance of the reserves of the countries of the region, without exception, for international security and authorities and the search for stability and sustainable development. That is why these countries are taking several paths to reach areas of peaceful nuclear power generation.

Over the past decades, there has been great support around the world for this trend, and the United Nations has played a major role in this. Disarmament initially emerged as an essential component of nuclear security.. The Arab countries and Iran have signed the NPT and all Arab countries have ratified it. Israel abstained from voting on the aforementioned General Assembly resolution and refused to sign it, including an invitation to Israel to subject its nuclear installations to IAEA safeguards, or by issuing a decision to implement nuclear safeguards in the Middle East from ١٩٩٢ to December ١٩٩٨. The Director

Egypt presented its initiative on April ٨, ١٩٩٠ to make the Middle East region free from weapons of mass destruction. The initiative called for the necessity of prohibiting all weapons of mass destruction without exception in the region of the Middle East, and that all countries in the region make equal and reciprocal undertakings in this regard with the need to establish procedu